

تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي

أ. غانم عبد الله - جامعة بسكرة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالعولمة الاقتصادية التي جعلت معظم دول العالم أمام تحديات لا بد من مواجهتها والتعامل معها بكل إيجابية للاستفادة من الفرص التي تتيحها والدول العربية من بين هذه الدول والتي يتعين عليها مواجهة العولمة وتحدياتها انطلاقاً من بناء تكامل اقتصادي عربي.

المقدمة:

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية في الأنشطة الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم تقتصر تأثيراتها على أوجه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط؛ بل وضعت النظام الاقتصادي العالمي أمام تحديات لم يسبق لها مثيل.

لذلك حظيت قضية العولمة على المستوى الرسمي والشعبي باهتمام كبير، إذ استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات والتخصصات من اقتصاديين وسياسيين ومثقفين، لا يربطهم سوى اهتماماتهم بجملة التغيرات المتلاحقة التي يشهدها العالم في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. فالعولمة تعدت نطاق الدولة وتجاوزت الحدود ومن ثم أصبحت دراسة آثارها على اقتصاديات الدول العربية تمثل أمر بالغ الأهمية.

وعليه سوف نحاول في هذه الورقة البحثية التعرف على: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة ومخاطرها على الاقتصاد العربي والفرص المتاحة لمواجهتها؛ وكيف أن تحديات العولمة تكون فرصة لبناء التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية.

العولمة ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي على أن الكلمة الفرنسية هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization والتي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، ووفقاً لهذا المعنى فإنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ليشمل العالم كله⁽¹⁾. هذا وقد جرى تداول كلمات أخرى في اللغة العربية إلى جانب منها: الكوكبة، والكونية، والكوننة ووجد متحمسون لكل كلمة من هذه الكلمات ولكل منهم حججه في ذلك،

أ. غانم عبد الله تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل
ومع ذلك فإن لفظ العولمة هو الغالب على غيره من الألفاظ الأخرى، وهو أكثر الألفاظ المتداولة الآن⁽²⁾.

ومنذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمي حاول العديد من السياسيين والاقتصاديين والمثقفين في العالم التصدي لتعريفها وتحديد مظاهرها وآثارها وأنواعها، وكثير الجدل حول تحديد مفهومها تحديدا دقيقا، ويرجع ذلك إلى اختلاف إيديولوجيات الباحثين، أو رؤيتهم السياسية، أو وجهتهم العامة التي ينحازون إليها إزاء العولمة رفضا أو قبولا⁽³⁾.

وتنقسم العولمة من حيث مجالاتها إلى عولمة اقتصادية، وعولمة مالية، وعولمة سياسية، وعولمة ثقافية، وعولمة اتصالية، وتناول الباحثين تعريف كل نوع من هذه الأنواع، والذي يعنينا في هذا البحث هو تحديد مفهوم العولمة الاقتصادية دون غيرها. فعرفها البعض⁽⁴⁾: بأنها اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية. وعرفها البعض⁽⁵⁾: بأنها تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم، وتخطي الحدود الإقليمية واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة. وعرفها البعض الآخر⁽⁶⁾: بأنها مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيها تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل التوزيع إلى عالمية النتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنها أي تدخل للدول في النشاط الاقتصادي وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات.

وعرفها البعض⁽⁷⁾: بأنها تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الآخر في كل من الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات، ولا قيمة للسلع من دون أسواق تستهلكها. وعرفها البعض⁽⁸⁾: بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالمي خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع أو الخدمات بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة. وعرفها صندوق النقد الدولي: بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا⁽⁹⁾.

من كل ما سبق يتضح أن العولمة الاقتصادية أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات

تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الريح وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتعاضم الشركات متعددة الجنسيات، ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة⁽¹⁰⁾.

كذلك فإن العولمة الاقتصادية تفترض أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة القومية، بل إن الاقتصاد القومي يتحدد بهذه العمليات، وهو الوضع على عكس ما كان يجري عليه الحال في الإطار السابق، حيث كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها.

يضاف إلى ذلك أيضا: أن العولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في العصر الحاضر بانتصار القوى الرأسمالية العالمية، فاستعاد النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق، وعلى دمج الاقتصادات الوطنية بالسوق الرأسمالي العالمية بإشراف مؤسسات العولمة الثلاث وهي: صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور الحارس على نظام النقد الدولي، والبنك الدولي الذي يعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة المدى، والمنظمة العالمية للتجارة⁽¹¹⁾.

وتبدو ملامح العولمة الاقتصادية من خلال المظاهر التالية⁽¹²⁾:

- 1 - الإقبال الكبير على التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية المذهلة.
- 2 - تعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات وتنامي أرباحها واتساع أسواقها وتزايد نفوذها في التجارة العالمية.
- 3 - إثارة المشكلات الاقتصادية وتدويلها مثل الفقر، والتلوث، وحماية البيئة.
- 4 - تعاضم دور التقنيات الحديثة في أسلوب الإنتاج، ونوعية المنتج، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.
- 5 - توسيع النظام الربوي، وتمكين المؤسسات الربوية المسيطرة على الاقتصاد.

ويلاحظ: أن مفهوم العولمة الاقتصادية يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي الذي يركز على علاقات اقتصادية بين الدول ذات السيادة، ففي حين تشكل الدول العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، فإن الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، ونظرا لحجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الشركات في كثير من الدول فإنها قادرة على الحد من سيادة بعض الدول، فإذا رغبت دولة ما في إتباع سياسة معينة تؤثر سلبيا على أرباح هذه الشركات، قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى بلد آخر، وهذا بحد ذاته يشكل رادعا للدولة المضيفة ومنعها من إتباع سياسات غير مناسبة تجاه هذه الشركات⁽¹³⁾.

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة.

العالم يتعولم بأسرع وأعمق مما كان يتصور أو يتخيل، هذه حقيقة واضحة وضوح الشمس في ضحاها فحركة عولمة العالم اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة وازدادت اندفاعا في بداية الألفية الجديدة، فكل المعطيات والمؤشرات والتطورات والحقائق تشير إلى أن الحياة المعاصرة هي اليوم أكثر عولمة والعالم أكثر انكماشاً والدول أكثر ارتباطاً والاقتصاديات أكثر اندماجاً، ومهما كان الأمر بالنسبة للمدى الذي قطعته حركة عولمة العالم، فإن المؤكد الوحيد هو أنها ليست متوازنة أو متوازنة، فالعولمة تحتوي بطبيعتها الحال على فرص استثمارية واعدة وكثيرة، كما أنها تحتوي على مخاطر تنموية أكثر، فالفرص والمخاطر جزء لا يتجزأ من حركة العولمة، ومن ثم فالعولمة قد تبدو لبعض الدول والمجتمعات سلبية، وقد تبدو لدول ومجتمعات أخرى ايجابية، لذلك من الطبيعي أن تستقبل بعض الدول العولمة بحماس وانغماس، وأن يستقبلها البعض الآخر بتوجس وانكماش⁽¹⁴⁾، والدول العربية شأنها شأن سائر دول العالم لا شك أنها تتأثر بالعولمة فهي تمتلك مقومات الاستفادة من الفرص الجيدة التي توفرها العولمة، كما أنها عرضة لأن تضار منها، لذا يرى البعض أن العولمة قد تكون مفيدة في تنشيط حركة الاقتصاد العربي بينما يحذر آخرون من الأضرار التي ستلحق به ويؤكد البعض أن الدول العربية سوف تتفاوت فيما تجنيه من الأرباح أو يلحق بها من الخسائر تبعاً لهياكلها الاقتصادية من ناحية ودرجة انفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي وتأقلمها مع المعطيات الدولية الجديدة من ناحية أخرى⁽¹⁵⁾، وإذا نظرنا إلى الآثار التي يمكن أن تنتج عن العولمة نجد أنها كثيرة ومتنوعة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية وغيرها، وهذه الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

وسوف نتناول هنا الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة في المجال الاقتصادي فقط وذلك على النحو التالي:

أ- الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية:

1 - تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقيات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة اقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي⁽¹⁶⁾.

2 - ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول، فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي أخذت بالعولمة (أي التي خفضت الحواجز القائمة على سبيل التجارة) عنها في الدول الغنية - 5 % مقابل 2.2 % في التسعينيات - كما حدث تقارب في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات المتقدمة، أما الدول النامية التي لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى⁽¹⁷⁾.

3 - الانفتاح الاقتصادي والتعاون التجاري بين الدول وسهولة حركة رأس المال بعيدا عن القيود التي كانت تفرضها الدول والتي كان من شأنها أن تثبط الهمم وتبعث على القلق والكلل⁽¹⁸⁾.

4 - زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصا دول الجنوب، الأمر الذي يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدرتها التصديرية لباقي دول العالم، وإمكانية التصدير لأسواق جديدة كانت مغلقة في الماضي أو تتبع من القيود ما يحول دون التصدير إليها⁽¹⁹⁾.

5 - زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وزيادة حجم النشاط التجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي⁽²⁰⁾.

6 - تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعا وخدمات عديدة ومتنوعة بتكلفة أقل وزيادة الفرص الاستثمارية وزيادة درجة المنافسة بين الشركات⁽²¹⁾.

ونظرا لهذه الآثار الإيجابية للعولمة الاقتصادية، نجد أن العديد من صناعات السياسة وكبار رجال الأعمال والاقتصاد، بل والمواطنين العاديين في البلدان النامية يدركون جيدا الحاجة للمشاركة بكل حماس في العولمة، وقد أظهر استفتاء أخير أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي أن شعوب بلدان مثل الصين والهند لها رأي إيجابي في العولمة حيث تدرك أن الانفتاح حيوي بالنسبة لرفع مستوى المعيشة، وأن التجارة الأكثر حرية فضلا عن تحقيقها لمكاسب اقتصادية للبلدان التي تشارك فيها، فإنها أيضا قناة لاستيراد سياسات جيدة لأنها تقضي على الممارسات الفاسدة، وبذلك تحسن مناخ الأعمال⁽²²⁾.

ب - الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية:

1- التوزيع غير العادل لثمار العولمة ما بين الدول النامية والمتقدمة، ففي حين تحملت الدول النامية الجزء الأكبر من تبعات لعولمة لم تحصد نظير ذلك سوى القليل، وذلك عكس الدول المتقدمة التي يبدو أنها لا ترغب في المساهمة بجدية في تحمل الأعباء واقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة عادلة مع الدول النامية⁽²³⁾.

2- العولمة لعبت دورا هاما من الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في آسيا عام 1997 والتي مازالت تعاني منها الدول الآسيوية حتى الآن وانعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية⁽²⁴⁾.

3- العولمة تجعل الاقتصاد العالمي يخضع لمجموعة من الشركات الكبرى التي يتجاوز نشاطها الحدود ليطال العالم بأسره، وأن هذه الشركات والقائمين عليها سيزدادون ثراء بالرغم من أنهم لا يبلغون إلا 20 % من سكان العالم، بينما سيتجه الباقون وهم نحو 80 % إلى المزيد من الفقر⁽²⁵⁾.

أ. غانم عبد الله تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل

4- العولمة تعمل على خلق مجتمع يتم استخدام 20 % من قوة العمل المتاحة به، في حين أن الـ 80% من قوة العمل سيكونون في حالة بطالة بالرغم من قدرتهم على العمل، ويرجع ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة وإعادة الهيكلة وحدث فوضى في سوق العمل يدفع ثمنها العمال ذوي المهارات المتدنية والتحصيل العلمي الأقل، وبالتالي فإن نسبة الـ 20 % هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك، وستكفي هذه النسبة لإنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاج إليها شعوب العالم⁽²⁶⁾.

5- العولمة وما تؤدي إليه من حرية التجارة وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تعمل على إضعاف مركز الدولة القومية، ويتم ذلك أيضا من خلال تشجيع الدولة للقطاع الخاص وترك النشاط الاقتصادي بعيدا عن تدخل الدولة ليدفع ذلك المستثمرين الأجانب إلى تملك كل ما هو متاح وممكن من شركات وأصول إنتاجية مهمة⁽²⁷⁾.

6- العولمة تعمل على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى ومنتجات الدول النامية، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بجودتها العالية وأسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول النامية في السوق الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الوضع الاقتصادي للدول النامية بالسلب⁽²⁸⁾.

7- زيادة الاختلال في توزيع الدخل داخل كل من الأسواق المتقدمة والنامية، نظرا للتغيرات التقنية التي تحابي العمال المهرة على حساب غير المهرة، وبالتالي المساهمة في تعميق الفجوة الداخلية⁽²⁹⁾.

8- زيادة الجرائم الاقتصادية نتيجة اتفاق بعض الشركات على استغلال المستهلكين أو دافعي الضرائب، مثال ذلك الاتفاقيات الاحتكارية لشركات النقل وصناعات المواد الكيميائية، والمتاجرة بحقوق الأفلام والبريد التلفزيوني والمضاربات في الأسهم⁽³⁰⁾.

9- تؤدي العولمة إلى أن تفقد الدول المطبقة لها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي وبخاصة في المجال النقدي، فمثلا عند ارتفاع أسعار الفائدة وبنسبة كبيرة في أحد المراكز الرأسمالية أسباب تتعلق بضرورات هذا المركز (كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات) فإن هذا يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من البلد النامي المعولم للاستفادة من سعر الفائدة الأعلى في هذا المركز، ولكي يتفادى هذا البلد النامي استنزاف احتياطياته من العملات الأجنبية الرئيسية يجد نفسه مضطرا لرفع سعر فائدته المحلية مما قد لا يكون منسجما مع متطلبات اقتصاده، وهذا يؤدي إلى فقدان استقلالية قراره في هذا الشأن إلا إذا قرر التراجع عن عولمته المالية وذلك بفرض قيود على نزوح رؤوس الأموال⁽³¹⁾.

10- العولمة تقوم على الاستخدام القهري للطبيعة ونهب الموارد الطبيعية، وهذا ما نشهده من اختلال بيئي ومن تلوث على مستوى الطبيعة والمناخ، وترفض الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كدولة مهيمنة أن تعمل للحد منه لأنه ضد مصالح شركاتها المنتشرة في معظم دول العالم، لذلك رفضت التوقيع على بروتوكول كيوتو للحد من تلوث المناخ في أثناء انعقاد قمة الدول الصناعية في جنوى في مارس عام 2001، علما بأن كل الدلائل تؤكد على أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيبلغ في عام 2020 ضعف الاستهلاك الحاضر وبالتالي سترفع كمية الغازات الملوثة للبيئة بمقدار يتراوح بين 45 و90 في المائة⁽³²⁾.

11- تساهم العولمة في تدهور الصناعة المحلية وتدميرها، وذلك من خلال ما تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الاحتكار والإغراق حيث تغرق أسواق الدول النامية بمنتجاتها وتحول دون وصول صادرات هذه الدول إلى أسواقها، كما أنها تسعى إلى تملك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها، كذلك من خلال ما تسعى إليه الشركات العملاقة من كسب المزيد من العملاء عن طريق خفض أسعارها والبيع بسعر يقل عن التكلفة الحقيقية بهدف إخراج المنافسين الآخرين من السوق للإنفراد بالمستهلك فيما بعد وفرض أسعار احتكارية عليه، وكذلك امتلاك رأس المال حيث أصبح تداوله في أيدي فئة قليلة من عمالقة الاقتصاد والشركات العبرة للقارات⁽³³⁾.

وخير مثال على ذلك التجربة التركية عندما وقعت حكومتها اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ترمي إلى إنشاء اتحاد جمركي في منتصف التسعينات، وتقع أصحاب الصناعات الأتراك زيادة صادراتهم إلى الاتحاد الأوروبي، وكانت النتيجة أن البضائع الأجنبية هي التي أغرقت السوق المحلية التركية، ومع أن الصادرات قد ارتفعت بنسبة 10 % خلال ستة أشهر، إلا أن الواردات هي أيضا قد ارتفعت ولكن بنسبة 30 % الأمر الذي أدى إلى اختلال الميزان التجاري التركي ولجأت الحكومة بقيادة حزب الرفاه الإسلامي – خوفا من تآكل احتياطياتها من العملات الأجنبية – إلى فرض ضريبة على الواردات تبلغ 6 % بيد أن الاتفاقية لجمركية مع الاتحاد الأوروبي كانت تجيز اتخاذ وسائل حمائية من هذا القبيل لفترة لا تزيد عن مائتي يوم، الأمر الذي يعني أن تركيا قد أصبحت في مأزق لا مخرج منه⁽³⁴⁾.

1- هروب الأموال وغسيل أموال المافيا بشكل منظم مما يؤدي إلى نضوب أموال الدولة بفعل الاقتصاد العابر للحدود والتنافس على دفع أدنى الضرائب والحصول على التبرعات المساعدات والديون الميسرة بمختلف الصيغ والأسماء⁽³⁵⁾.

المبحث الثالث: مخاطر العولمة على الاقتصاد العربي والفرص المتاحة لمواجهتها.

العولمة نظام فكري واقتصادي وسياسي لا بد من فهمه والتعامل معه بما يلزم من أدوات معرفية في مستويات الاقتصاد والسياسة، ومن ثم فإنه يتعين علينا تحديد مخاطر

أ. غانم عبد الله تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل
العولمة على الاقتصاد العربي، مع الإشارة إلى الفرص والإمكانات المتاحة عربياً لمواجهة
هذه المخاطر.

أولاً: مخاطر العولمة على الاقتصاد العربي:

1- نظراً لأن العولمة تسعى لتحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال فإن ذلك أدى إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية العربية في سياق منظومة برامج التكيف الهيكلي، وهذه الشروط تتمثل في: المزيد من الخصخصة، حرية الأسواق الداخلية، انتشار وتعميق ثقافة السوق، ولا أن حرية التجارة بين الدول الأوروبية المتقدمة والدول العربية غير المتقدمة سوف يؤدي إلى تكريس التخلف والتبعية العربية، وتكرس من عملية الإلحاق العربي بركب العولمة الأوروبية، وبعبارة أخرى فإن إزالة الحواجز الجمركية وإقرار مبدأ حرية التجارة بين الدول الأوروبية والدول العربية سوف يقضيان على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال أمام استيراد السلع المصنعة من خارج الدول العربية، ومن جهة أخرى فإن الدول العربية سوف تعطي أولوية كبرى للتصدير من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يتعارض مع مفهوم إشباع الحاجات الأساسية للمواطن العربي، ويترتب على ذلك زيادة حدة الفقر وتفشي البطالة داخل المجتمعات العربية⁽³⁶⁾.

2- الشركات المالية التي أفرزتها العولمة سوف تلعب دور الشرطي في الدول العربية المضيئة لاستثمارات هذه الشركات، وعلى هذه الدول الالتزام بادعاءات معينة في السياسات الاقتصادية وإلا فقد يتم سحب تلك الاستثمارات والتوظيفات، ويؤثر ذلك في انخفاض عملات الدول العربية، وحدث إفلاسات مالية، مما يضطرها إلى الرضوخ تحت أي شروط أو قيود وهذا ما يعد تنازلاً عن جزء كبير من سيادتها⁽³⁷⁾.

3- النفوذ المتزايد للشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة سوف يؤدي إلى اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية والذي ينجم عن توجيه هذه الشركات للاستثمارات في هذه الدول بما لا يتفق وأولويات التنمية⁽³⁸⁾ أي أن العولمة تساهم في عدم استثمار الأموال في أنشطة اقتصادية حقيقية من شأنها تعزيز القدرة الإنتاجية للدول العربية لتصبح الدول العربية دولا مستهلكة بدلا من أن تكون دولا منتجة وذلك بنشر النمط الاستهلاكي الترفي بين الناس ودفعهم للإسراف والتبذير مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية للدول العربية والمواطنين على حد سواء⁽³⁹⁾.

4- تعتمد العولمة إلى إضعاف الدول العربية وذلك من خلال إغراقها بالديون، فالدول العربية - وهي المستهدف الأول في العولمة بلغت ديونها الخارجية 629 مليار دولار، تستنزف من ثرواتها ما قيمته سنويا مليار دولار خدمة للديون الخارجية فقط، وتؤكد التقرير الاقتصادية أن الديون العربية تزيد نحو 500 ألف دولار كل دقيقة، ويبلغ إجمالي ديون الدول العربية حتى نهاية عام 2000 حوالي 325 مليار دولار بعد أن كان عام 1908 حوالي

49 مليار دولار ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي ولا شك أنه كلما ارتفعت وتيرة الديون ترسخت التبعية، ووجدت الذريعة للقوى الاستعمارية في التحكم في اقتصاديات الدول المستهدفة ويأتي في مقدمتها الدول العربية⁽⁴⁰⁾.

5- العولمة وما تتضمنه من مخاطر عديدة على الدول النامية قد تحمل معها نتائج ربما تكون أسوأ بكثير مما هو واقع أو متوقع داخل الدول العربية على وجه الخصوص، فاحتمال التدهور إلى اتجاه أكثر عمقا وحجما أصبح واردا، الأمر الذي سيجعل معه البيئة الاقتصادية العربية ضعيفة ومهمشة وسريعة التأثير بالمخاطر في تقدير الأسواق العالمية لرأس، وسوف يؤدي ذلك إلى مخاطر الانسحاب المستمر للمستثمرين والبنوك العالمية من الأسواق، وزيادة الصعوبات التمويلية وما يصاحبها من تعطيل في التجارة ومزيد من الانخفاض في الأسواق المالية وأسعار الأصول مع انخفاض في الاستهلاك والاستثمار على مستوى العالم العربي⁽⁴¹⁾.

6- وتظهر خطورة العولمة على الدول العربية من خلال محاولات الهيمنة الأمريكية، حيث أصبح الوطن العربي بثرواته وعمقه الاستراتيجي والاجتماعي مباحا للولايات المتحدة الأمريكية، ومرتعا خصبا لترويج بضائعها وأفكارها وبخاصة بعد حرب الخليج عام 1991 لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية والتحكم فيه لاستعماله سلاحا ماضيا ضد معارضيه في أوروبا وآسيا والسيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط⁽⁴²⁾.

7- لقد أعطى إعلام العولمة انطباعا بأن الدول العربية أصحاب الثروة النفطية يهيمنون فوق محيطات من الأموال تزيد عما كان لهارون وقارون، وصوروا هذه الدول على أنها دول غنية جشعة أصابها الغنى نتيجة استغلالها للمستهلكين، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوى العظمى تطمع في هذه الدول وتحاول السيطرة عليها والتحكم في أسعار البترول بما يناسب اقتصادها هي والقائمين عليه، الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط، وكانت النتيجة تدني دخول الدول المنتجة له بحوالي 60 مليار دولار لسنة 1998 فقط ولو أخذنا مثلا على ذلك دولة الجزائر لوجدنا أنها بإنتاجها المتواضع الذي لم يصل إلى مليون برميل في اليوم كانت خسائرها تعادل ثلاثة مليارات دولار لسنة 1998 نتيجة تدني أسعار البترول⁽⁴³⁾ وهذه الرغبة من الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على النفط العربي تنفق تماما مع ما نصت عليه أوراق الدراسات الأمريكية عشية الحرب العالمية الثانية التي أفرزت العولمة الاقتصادية وتطوراتها من خلال "خطة المنطقة الكبرى" حيث نصت صراحة على ضرورة تسهيل ربط الاقتصاد الأمريكي بطريقة تسمح له بالوصول إلى احتياجاته من أسواق أو مواد أولية دونما عوائق أو ضغوط ربطه بادئ ذي بدئ بالمنطقة الكبرى، وقد عرفت المنطقة الكبرى بأنها: النصف الغربي من الكرة الأرضية، دول الشرق الأقصى، الإمبراطورية البريطانية السابقة، الشرق

أ. غانم عبد الله تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل

الأوسط، بقية دول العالم الثالث، والعالم بأكمله طبقا لما تسمح به الظروف⁽⁴⁴⁾، لذا يقول ايه أم روزنثال «إن أي أمريكي يعرف ألف باء السياسة يعلم تماما أن الولايات المتحدة لا تحارب من أجل الديمقراطية (ضد العراق)، لأنه ليست هناك ديموقراطية في العالم العربي، ولا تحارب من أجل... الكويت.... لا. لقد تحركت الولايات المتحدة نحو الحرب لمنع العراق من السيطرة على ثروة هي الوقود الأساسي للصناعة، وقد تعطي الفرق بين الحياة الاقتصادية وبين الاندثار»⁽⁴⁵⁾.

مما سبق يتضح أن الدول العربية هي المستهدف الأول في العولمة، لذا كانت أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة، ومن ثم فإن الاقتصاد العربي يواجه تحديات خطيرة بسبب العولمة والاندماج في منظومة التجارة العالمية، خاصة أن التقارير الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية وكذلك تقارير التنمية البشرية العربية تكشف عن الهوة الكبيرة بين الواقع الاقتصادي العربي من جهة واقتصاديات الدول الكبرى بل دول من عالم ثالث من جهة أخرى، ولنا أن نتساءل عن الفرص المتاحة للدول العربية لمواجهة مخاطر العولمة هذا ما سنوضحه حالا.

ثانيا: الفرص المتاحة لمواجهة مخاطر العولمة.

1 - على الدول العربية العمل من أجل الاستفادة من العولمة وأخذ ما هو ايجابي منها وترك ما هو سلبي وأن لا يجعلوا في صراعهم الدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل حالة تؤدي إلى ضياع فرصة الاستفادة من العولمة تحت هذه الذريعة أو غيرها⁽⁴⁶⁾.

2 - الاتجاه نحو تحقيق العولمة العربية - نسبة إلى العالم العربي - فالبدء بالعولمة العربية أمر ضروري لكسب معركة التحدي الاقتصادي، فإذا عولم العرب علاقتهم الاقتصادية أصبح الاقتصاد العربي قوة إن لم تستطع التفوق على الاقتصاديات الكبرى في العالم فعلى الأقل سيحسب لها حساب بحيث تقلل من مخاطر العولمة لاقتصادية الكونية فيما لو تعاملت هذه الأخيرة مع الاقتصاديات العربية بشكل منفرد، فالسبب الرئيسي الذي أضعف الدول العربية في مواجهتها للعولمة الاقتصادية أنها تعاملت بصفة انفرادية مع تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة وعصر العولمة ولم تتعامل معها من خلال كتلتات اقتصادية عربية قوية كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي، ودول أمريكا الشمالية التي شكلت كتلتها الاقتصادية المعروف بالنافتا⁽⁴⁷⁾.

3 - دعم وإقامة سوق عربية مشتركة لتعزيز التجارة البينية العربية، ودراسة ما يواجهه هذه السوق من عراقيل وعقبات واقتراح الحلول المناسبة لها، وتذليل كافة الصعوبات التي تحول دون إقامتها⁽⁴⁸⁾.

4 - تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية بدلا من توجيه هذه الاستثمارات نحو الدول الغربية، وذلك بتشجيع انتقال رؤوس الأموال والعمالة المدربة والخبرات والتكنولوجيا بين الدول الإسلامية⁽⁴⁹⁾.

5 - تدعيم القدرات التنافسية للدول العربية وفتح الأسواق أمام صناعتها، ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة منتجاتها لتضاهي المعايير الدوائية، واستخدام أساليب التسويق الحديثة والتي يراعى فيها الخصائص المميزة لكل سوق مستهدف⁽⁵⁰⁾.

6 - مواكبة السياسات الداخلية للدول العربية لظاهرة، وذلك من خلال تغيير دور الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي إلى الرقابة عليه من خلال صياغة القوانين والتشريعات التي تمنع وقوع الأزمات الاقتصادية، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتطبيق معايير الجودة وكذلك الإسراع في استكمال وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، فهذه السياسات سوف تهيئ بيئة اقتصادية مناسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي للدول العربية، وتمكنها من مواكبة التغيرات العالمية والتكيف مع ظاهرة العولمة⁽⁵¹⁾.

7 - التركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات حتى يكون للدول العربية وجود فاعل في الاقتصاد العالمي خاصة في ظل المنافسة الاقتصادية التي تذكيها مناخات العولمة، ومن الأنشطة الاقتصادية التي ينبغي تركيز النشاط فيها: الزراعة والإنشاءات والاستشارات والبرمجيات والسياحة فإذا نظرنا إلى النشاط الزراعي مثلا نجد أن الدول العربية مستوردة رئيسية للأغذية والمنتجات الغذائية حيث تستورد ما قيمته 25 مليار دولار سنويا بالرغم مما لدى هذه الدول من إمكانيات وموارد كبيرة في المجال الزراعي يمكن إذا ما أحسن استغلالها أن تغني الدول العربية عن استيراد هذه المنتجات من الخارج وتوفير المبالغ التي تنفق من أجل الحصول على هذه المنتجات واستغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن أيضا أن تحقق فائضا للتصدير إلى الخارج⁽⁵²⁾.

8 - الاهتمام بالبحث والتطوير وهذا الأمر يحتاج إلى وقفة جادة من الدول العربية إذا أرادت أن يكون لها موضع قدم على خارطة المستقبل، وعليها أن تعمل من أجل إيجاد معاهد أبحاث متخصصة تعمل وفق أهداف استراتيجية واضحة ومناهج ملائمة تسخر لها الإمكانيات المناسبة مع تدعيمها بالخبرات اللازمة، ثم لا بد من ربط نتائج البحوث والتطوير بالنشاطات الاقتصادية⁽⁵³⁾.

9 - الاهتمام بإقامة البنية الأساسية التي تساعد على توفير المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي والاستثماري وتمنحه القدرة على المنافسة، ففي ظل العولمة حيث المنافسة المحمومة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية، فإن توافر البنية الأساسية الجيدة يمثل الرهان على قدرة الدولة في توفير المناخ الجيد لتشجيع النشاط الاقتصادي والاستثماري فلا بد من توفر شبكة مواصلات مناسبة داخل البلاد ومنظومة

أ. غانم عبد الله تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل

اتصالات حديثة ومتطورة، وعمالة مدربة وماهرة، وغير ذلك من مقومات الدولة الحديثة⁽⁵⁴⁾.

الخاتمة:

إذا كانت العولمة تحمل في طياتها العديد من التحديات فإنها في نفس الوقت تحمل أيضا العديد من الفرص التي تتضمن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بوسائل عديدة مثل زيادة انسياب رؤوس الأموال بين الدول، وسرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة العلمية في مجالات كثيرة، كما تحمل العولمة أيضا فرصا جديدة تأتي كمحصلة لتوسيع نطاق الأسواق المتاحة بما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو، وعلى الدول العربية أن تغتنم الفرصة المتاحة في مواجهة تحديات العولمة، وذلك من خلال الإسراع في بناء التكامل الاقتصادي العربي على الأسس التالية⁽⁵⁵⁾.

1- التكيف مع النظام التجاري العالمي والاستفادة منه، ولتحقيق ذلك لا بد من زيادة ترابط المصالح العربية الاقتصادية والتنسيق في السياسات الاقتصادية، وأن تسود حرية التجارة والاستثمار بين الدول العربية قبل سيادتها عالميا.

2- الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية أو على الأقل وجود تعاون وثيق بين هذه الدول برفع القيمة المضافة للسلع بتراكمها في عدة دول عربية، ويقوي ويدعم المركز التفاوضي للدول العربية للحصول على استثناءات أفضل وأوسع وكذلك قيام شركات عربية عملاقة قادرة على التنافس دوليا فالشركات الكبرى وحدها القادرة على اللحاق بمتطلبات العصر واكتساب التقنيات الحديثة.

3- على الدول العربية إعادة النظر في الناحية الموضوعية في التجريبتين العربية والأوروبية في مجال الوحدة الاقتصادية واللذان بدأتا في نفس الوقت، حيث بدأت التجربة العربية بمحاولات متنوعة للوحدة الاقتصادية على مستوى مجموعة الدول العربية بشكل كبير ثم انتهت إلى تجمعات شبه إقليمية، وفي المقابل بدأت الوحدة الأوروبية بتجمعات متفرقة وعلى أسس عملية مثل مجموعة الحديد والصلب، ثم انتهت إلى وحدة اقتصادية ونقدية بين الدول الأوروبية.

4- تحول دور الدولة من الاستثمار الكامل في معظم المشاريع الاقتصادية إلى الدور التوجيهي التصحيحي وهذا يعني قيام الدولة بمسؤولياتها لإيجاد المناخ الاستثماري المناسب، وتقديم البنى التحتية والمرافق العامة المناسبة والاستمرار في تطويرها، كما يطلب الدور التصحيحي للدولة كفاءة في أجهزتها من حيث متابعة تطوير المشاريع الاقتصادية، وتوفير المعلومات والإحصائيات، وسد الثغرات بالنسبة للبنى التحتية، وهذا كله يتطلب إيجاد علاقات مقننة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وتحديد الأدوار بشكل لا تضيع فيه المسؤولية ولا تتداخل فيه الجهود أو تتكرر بدون ضرورة،

وهذا الدور الجديد للدولة لا يعفيها من مسؤولياتها الاستثمارية إذا تطلب الموقف الاقتصادي تدخلها في المشروعات العملاقة التي لا تناسب القطاع الخاص والمشاركة في إقامة مثل هذه المشروعات.

5- الكفاءة في إدارة الإصلاح الاقتصادي، فالدول العربية تنتهج سياسة إصلاحات وتحرير اقتصادية سواء ضمن برامج اقتصادية بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين، أو ضمن برامج خاصة للتصحيح، وهذه البرامج تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الصادرات، وزيادة الاعتماد على الموارد الذاتية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية، ولا شك أن هذه البرامج التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي تتطلب التعرف على دور الدولة في تقديم الدعم لتطوير الأبحاث والدراسات وتطوير القطاعات المتخلفة، وكذلك التنسيق بين الدول العربية لتبادل الخبرات وتنسيق المواقف على المستويين الحكومي والخاص.

6- العمل على تقليل الفجوات والفوارق بين الدول العربية باتخاذ السياسات الضرورية واللازمة لاندماج الاقتصاديات العربية، وحرية حركة العمال ورؤوس الأموال بين الدول العربية، وتقليل الفجوات لا يعني بالضرورة نقل جزء من الثروة من بلد لآخر، بل إن تقليل الفجوات يأتي من خلال سياسات اقتصادية شاملة، وإقامة مشاريع عربية مشتركة، واتخاذ خطوات عملية نحو الاندماج الاقتصادي التدريجي، وتخفيف القيود على حركة العمال ورؤوس الأموال، وتوفير المناخ الاستثماري الجيد، بما فيه من توسيع للفرص والإمكانيات لجميع الدول العربية.

7- تنسيق سياسات النفط العربية، حيث يؤدي ذلك التنسيق إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي للدول العربية وإيجاد مركز تفاوضي يستفيد منه الجميع، وهنا لا يمكن إنكار دور القطاع الخاص في إيجاد العلاقات العربية المحفزة لتنسيق السياسات النفطية التي تأتي في المرتبة الأولى لعظم حجم تأثيرها على الاقتصاديات العربية، كما أن ارتباط المصالح الاقتصادية بين مؤسسات القطاع الخاص واعتماد لغة خطاب اقتصادية تعاونية تساعد على إيجاد الأجواء التنسيقية في مختلف المجالات النفطية على الخصوص.

8- الاهتمام بقضايا التدريب والبحث ونقل التكنولوجيا والرعاية الصحية والاجتماعية أي العمل على كفاءة الموارد البشرية، وأن تحتل الموقع المتقدم في إدارات ومؤسسات القطاع الخاص العربية، وأن تتكفل التشريعات الحكومية بوضع الحوافز والمساهمة في تحقيق ذلك.

9- تكامل مؤسسات العمل العربي المشترك الحكومية مع القطاع الخاص، فمع التطورات التي حدثت منذ الثمانينات والاتجاه نحو الخصخصة وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلا بد من العمل على تطوير فكر المؤسسات المالية العربية المشتركة الحكومية كي تتعاون مباشرة مع مؤسسات القطاع

أ. غانم عبد الله تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل

الخاص، حتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بدور فعلي في التنمية المشتركة، كذلك فإن المؤسسات العربية المشتركة المعنية بقضايا التنمية في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والشركة العربية للتعددين لا بد وأن تمد جسورا للقطاع الخاص بألية واضحة ومحددة.

10- أن يكون هناك دور ريادي متقدم للاتحادات وتنظيمات الأعمال العربية، ويتمثل هذا الدور في تبادل المعلومات عن المنتجات والمواد الخام سواء المتوفرة لدى الدول العربية أو التي تحتاج إليها كل دولة وذلك من خلال الشبكات الالكترونية، والنشر المستمر في دوريات غرف التجارية، كذلك المساعدة في تسهيل حركة التجارة وتمويلها وصولا إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية في أقرب وقت، يضاف إلى ذلك إجراء الأبحاث والدراسات لإقامة مشاريع صناعية كبيرة قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية.

إذن فتحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي، وحتى لا نخدع أنفسنا فإن كسب رهان تحدي العولمة الاقتصادية لا يعني دخول معركة اقتصادية نحقق فيها نصرا، ولا يعني أن يتساوى الاقتصاد العربي بين ليلة وضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى، فمواجهة العولمة بعقلية ثورية انقلابية لن يمكننا من كسب الرهان، ولكن مواجهة العولمة الاقتصادية تحتاج إلى استراتيجية إصلاح وطني مكثفة وسريعة، ذات بعد قومي تحدد أهدافا ملحة قابلة لأن تتحقق، فالعولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد، وما دمنا غير منتجين لها ولا فاعلين فيها إلا بأضيق الحدود فما علينا إلا استنهاض الكامن أو المتبقي من إمكانياتنا الاقتصادية لجعل وقع العولمة أقل خطرا علينا، والدول العربية قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة أكبر لو أعادوا إحياء المشاريع الوحدوية السياسية والاقتصادية ولكن على أسس جديدة وبرؤى جديدة بإضفاء البعدين الديموقراطي والاقتصادي على هذه المشاريع⁽⁵⁶⁾.

الهوامش:

- (1) د. محمد عايد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، والتي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 228 لسنة 1998، ص17.
- (2) د. عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى 2005، ص8.
- (3) د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مكتبة الأسرة 2004م، ص28.
- (4) محمد الأطرش: حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، أكتوبر 2001، ص 226.
- (5) د. عمر صالح بن عمر: العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، شبكة المعلومات الدولية، موقع مدينة الرياض، ص3.
- (6) د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص29.
- (7) السيد أحمد مصطفى عمر: إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى، يناير 2003، ص163.
- (8) د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة، 2001 م، ص13.
- (9) صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 1997، أشار إليه، د/ عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000 - 2001، ص5.
- (10) د. رمزي زكي: الطريق إلى سيائل، آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب، مقالة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في 12/12/1999م، العدد 9514، ص2.
- (11) د. عمر صالح بن عمر: العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، مرجع سابق، ص3.
- (12) د. عمر صالح بن عمر: المرجع السابق، ص3، 4.
- (13) سالم لبيض: أي دور للعولمة في أحداث 11 سبتمبر و احتلال العراق ؟ مجلة شؤون عربية التي تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 120 سنة 2004، ص123.
- (14) عبد الخالق عبد الله: عولمة السياسة والعولمة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، يناير 2003، ص 41 - 43.
- (15) الخلاف يتواصل حول إمكانيات استفادة الاقتصاد العربي من العولمة، موضوع منشور بجريدة البيان، دولة الإمارات العربية المتحدة، شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، موقع:
<http://www.albayan.Co.ae/albayan/2001/05/25/eqt/38.htm>
- (16) د. عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2005، ص27.
- (17) صورة عن قرب، العولمة، مجلة التمويل والتنمية، والتي تصدر عن صندوق النقد الدولي مارس 2002.
- (18) د. بلقاسم محمد الغالي: العولمة وعالمية الإسلام، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، والتي تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، السنة:السابعة عشرة، العدد:التاسع والأربعون، ربيع الأول 1423هـ - يونيو 2002م، ص433.
- (19) د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، مرجع سابق، ص38.

- (20) د. عمر صالح بن عمر: العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، مرجع سابق، ص16.
- (21) د.نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص14.
- (22) بيتر د.ساذرلاند: لماذا علينا أن نتقبل العولمة، مجلة التمويل والتنمية، التي تصدر عن صندوق النقد الدولي، 10/ 2002 ص20.
- (23) د. نيفين حسين شمت: الصادرات الصناعية وتحديات العولمة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 201، أول سبتمبر 2004، ص13
- (24) د. نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص14.
- (25) د.طلال عتريسي: العولمة والأخلاق أي رهان مستقبلي؟ شبكة الانترنت، إسلام نت
<http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/tallal.html>
- (26) د. عبد الطيف بارودي: حماية المستهلك (المفاهيم والواقع الراهن والمؤشرات المستقبلية)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، منشور بشبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع
<http://www.Mafhoum.com/syr/articles/baroudi/baroudi.html> .
- (27) د. فتحي أبو الفضل وآخرون: دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، المرجع السابق، ص40.
- (28) د. فتحي أبو الفضل وآخرون: المرجع السابق، ص40.
- (29) د. زيد بن محمد الرماني: الاقتصاد المعولم، جريدة الجزيرة، الجمعة 2 إبريل 1999م، شبكة الانترنت، موقع:
<http://suhuf.net.sa/1999jaz/2/ar.htm>
- (30) د. عبد الطيف بارودي: حماية المستهلك، مرجع سابق، شبكة المعلومات الدولية، الموقع سابق الإشارة إليه.
- (31) محمد الأطرش: حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مرجع سابق ص242، 243.
- (32) د. طلال عتريسي: العولمة والأخلاق أي رهان مستقبلي، مرجع سابق، شبكة المعلومات الدولية، الموقع سابق الإشارة إليه.
- (33) د. عمر صالح بن عمر: العولمة الاقتصادية و سبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة. مرجع سابق، ص14، 15.
- (34) د. هانس- بيتر مارتين، و هار الدشومان: فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الثانية، أغسطس 2003، ص235، 236.
- (35) د. عبد الطيف بارودي: حماية المستهلك، مرجع سابق، شبكة المعلومات الدولية، الموقع سابق الإشارة إليه.
- (36) د. حمدي عبد الرحمان حسن: العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت، لبنان سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى يناير 2003، ص88، 89
- (37) د. عبد الجليل كاظم الوالي: جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، لبنان سلسلة كتب المستقبل العربي (24) العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى يناير 2003، ص30.
- (38) محمد علي حوات: العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مد بولي القاهرة الطبعة الأولى 2002، ص201.
- (39) د. عمر صالح بن عمر: العولمة الاقتصادية و سبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، مرجع سابق، ص15.
- (40) د. عمر صالح بن عمر: المرجع السابق، ص14.

- (41) د. محمد فريد خميس: فكر جديد لبناء التكامل الاقتصادي العربي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الدورة 95 الاستثنائية لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بعنوان: «التكامل الاقتصادي العربي في ظل الانفتاح على العالم» بالإسكندرية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 190 أول أكتوبر 2003، ص51.
- (42) د. عدنان شوكت شومان: العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد 234، 1998، ص71.
- (43) عبد الحي زلوم: نذر العولمة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة العربية الثانية، 2000، ص20، 21.
- (44) عبد الحي زلوم: المرجع السابق، ص181.
- (45) إيه أم روزنتال - صحيفة الهيرالد تريبيون، 27 / 8 / 1990، مشار إليه في عبد الحي زلوم: المرجع السابق، ص179.
- (46) د. عبد الجليل كاظم الوالي: جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مرجع سابق، ص34.
- (47) د. إبراهيم إيراش: العرب وتحديات عصر العولمة، الحقائق - صحيفة عربية دولية تصدر عن شركة الحقائق - المملكة المتحدة 7 / 1 / 2005، ص14.
- (48) د. عمر صالح بن عمر: العولمة الاقتصادية و سبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة، مرجع سابق، ص17.
- (49) د. عمر صالح بن عمر: المرجع السابق، ص17، 18.
- (50) د. نيفين حسين شمت: الصادرات المصرية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص14، 15.
- (51) د. خالد سعد زغلول: العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، مرجع سابق، ص74.
- (52) د. عبد الرشيد عبد الحافظ: الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مرجع سابق، ص73.
- (53) د. عبد الرشيد عبد الحافظ: المرجع السابق، ص77 - 79.
- (54) د. عبد الرشيد عبد الحافظ: المرجع السابق، ص67.
- (55) محمد فريد خميس: فكر جديد لبناء التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص58 - 61.
- (56) د. إبراهيم إيراشي: العرب وتحديات عصر العولمة، مرجع سابق، ص14، 19.